

## مجلس الحكم العراقي يتولى سلطة واسعة النطاق

### مقدمة

في الثالث عشر من يوليو عام 2003 أعلنت سلطة التحالف المؤقتة رسمياً عن قيام مجلس حكم عراقي يضم 25 عضواً من العراقيين البارزين من مختلف المذاهب السياسية والدينية. وسيكون من حق هذا المجلس الجدد وضع السياسات واتخاذ القرارات (بالععاون مع التحالف) في كل مجالات السياسة الوطنية، بما في ذلك الإصلاح المالي والاقتصادي والتعليق وقانون الانتخابات والصحة<sup>1</sup>.

وتعتبر السلطة واسعة النطاق التي أعطيت لمجلس الحكم بمثابة عدول غير عادي عن سياسة سلطة التحالف المؤقتة، حيث كان رئيس سلطة التحالف المؤقتة "برهم" يضور مجلس الحكم العراقي في بادئ الأمر كهيئة "استشارية". وبعد مفاوضات مكثفة وتنازلات غير متوقعة من جانب سلطة التحالف المؤقتة، سيُنظر من السلطة الآن النشأ ورمع مجلس الحكم العراقي الجدد بشأن كافة القرارات والقضايا الهامة التي تتعلق بالسياسة في العراق<sup>2</sup>.

وفي أول بيان علني له في الثالث عشر من يوليو، أعلن المجلس أن "الأولوية بالنسبة إليه تتمثل في توجيه كافة جهود الدولة لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد، وإنعاش الاقتصاد الوطني وتوفير الخدمات العامة... وسوف ينفق كل ذلك من خلال إقامة حكومة تنكفل بجمع المهام ومن خلال تشجيع مؤسسات المجتمع المدني"<sup>3</sup>.

## خلفية: نشأة مجلس الحكم العراقي

◀ بمجرد تولي برهم منصبه كرئيس لسلطة التحالف المؤقتة في العراق تخلى على الفور عن سياسة الولايات المتحدة الخاصة بعقد مؤتمر وطني عراقي لإقامة حكومة مؤقتة. وبدلاً من ذلك، اقترح برهم تشكيل "مجلس سياسي" استشاري من العراقيين - المعينين من جانب الولايات المتحدة - لتقدير المشورة لمسؤولي التحالف<sup>4</sup>.

◀ آثار استشاري برهم بمهمة الإشراف العراقي على اختيار أعضاء المجلس قلق الفصائل العراقية السبعة التي من المتوقع أن تتولى قيادة المجلس الاستشاري. وساد قلق بالغ من احتمال أن تقاطع تماماً بعض الجماعات، لا سيما الشيعة، المجلس، مما يفسح المجال أمام نزاع محتمل بين سلطة التحالف المؤقتة والعراقيين.

◀ في نهاية المطاف عرض برهم "تنازلات" على العراقيين في أوائل يوليو وسط مناخ اتسم بتصاعد العنف ضد الأميركيين، وتزايد شكوك وقلق العراقيين بالنسبة لحكم بلادهم بأنفسهم. وتشمل هذه التنازلات اعتبار المجلس مجلس حكم وليس مجلساً سياسياً. ويعني ذلك، أنه سيتم منح العراقيين سلطة أكبر، وأنه ستقوم بصورة أساسية قيادات عراقية من بين الجماعات السبع، وليس برهم، بتعيين أعضاء المجلس، الذين استُشر كثير منهم بشكل علني النواجد الأمريكي في العراق<sup>5</sup>.

◀ في الثالث عشر من يوليو، وافق برهمن رسمياً على المطالب العراقية بأن تكون هناك سلطة سياسية حقيقية، وبأن يكون المجلس العراقي مجلس الحكم الأساسي، وبأن يتم إعلان أن المجلس سوف يمارس على الفور سلطة سياسية حقيقية، وسيقوم بتعيين الوزراء المؤقتين والتعاون مع التحالف بشأن السياسة والميزانيات "6".

## تركيبة مجلس الحكم العراقي

◀ أغلبية أعضاء المجلس من الشيعة الذين يمثلون الأغلبية بين السكان، وتبلغ نسبة الشيعة 60 في المائة من السكان البالغ عددهم 24 مليون نسمة. وقد عانى الشيعة معاناة شديدة في ظل حكومة الأقلية السنية التي كان يترأسها صدام حسين.

◀ تقرر تركيبة المجلس بعد أكثر من شهرين من المداووات للتوصل إلى توازن بين الفصائل العراقية. ويتكون المجلس من ثلاثة عشر من الشيعة وخمسة أكرد وخمسة من السنة، ومسيحي وتر كما سنثاني وثلاث نساء.

◀ نظرًا لأن أعضاء المجلس ينتمون إلى جماعات عرقية ودينية متنوعة بشكل واسع، فإن هناك احتمال كبير بأن يتم حل التوترات العنيفة المحتمل حدونها بطريقة ديمقراطية. ويصمم بعض أعضاء المجلس على إقامة دولة إسلامية في العراق بينما تم بشكل لم يكن متوقعًا إعطاء البعض الآخر -مثل زعيم الحزب الشيوعي العراقي وزعيم الحزب الوطني الكردي وأحد القوميين المسيحيين الأشوريين البارزين - أدواراً قيادية لم تكن مناحة لهم من قبل.

## مهام مجلس الحكم العراقي<sup>7</sup> السلطات الوزارية:

- ◀ يعين مجلس الحكم وزيرا مؤقتا لكل وزارة
- ◀ يكون كل وزير مسؤولاً أمام مجلس الحكم، ويقدم مرتقاربه اليه  
بانتظام. وتكون لمجلس الحكم سلطة عزل الوزراء في حالة فقد انهم  
لثقة المجلس.

### السلطات المتعلقة بوضع السياسات:

- ◀ يجب على سلطة التحالف المؤقتة الشاور مع مجلس الحكم بشأن كافة  
القرارات والقضايا الهامة المتعلقة بالسياسات.
- ◀ يقرر مجلس الحكم الطريقة التي يرغب من خلالها تنظيم نفسه بغرض  
إعداد السياسات الجديدة. ويجوز له اختيار تشكيل لجان متخصصة  
لوضع المقترحات، كما يمكن أن يضر خبراء من الأوسر المنحدرة، أو  
التحالف أو غيرها من الأجهزة في مثل هذه اللجان.

### الشؤون الخارجية:

- ◀ بالإضافة إلى قيام مجلس الحكم بتعيين الوزراء المؤقت العراقي للشؤون  
الخارجية ومراقبة عمله أو عملها، ينوب المجلس وضع الترتيبات اللازمة  
لتمثيل البلاد على المسنوى الدولي أثناء الفترة المؤقتة.
- ◀ يعين المجلس بالشاور مع التحالف المواطنين العراقيين الذين سيعملون  
كممثلين لدى المنظمات والمؤتمرات الدولية.
- ◀ تكون للمجلس أيضا سلطة تعيين رؤساء البعثات الثائية العراقية في  
الخارج واستقبال ممثلي الدول الأخرى.

## الميزانية والشؤون المالية :

- ◀ يعين مجلس الحكم وزيراً مؤقتاً للمالية ويراقب أنشطته وأنشطتها .
- ◀ يقوم مجلس الحكم، بالتعاون مع التحالف وبمشاركتة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (وفقاً لما تحدره سلطة التحالف المؤقتة) بدور كامل في وضع الميزانية العامة لعام 2004. كما سيكون له الحق في وضع السياسات المتعلقة بالأمور النقدية والمالية .
- ◀ تخضع ميزانية عام 2004 لموافقة مجلس الحكم. ويحق للمجلس البحث في إدخال تعديلات جوهرية على ميزانية الطوارئ لعام 2003.

## الأمن :

- ◀ لمجلس الحكم الحق في إعداد السياسات الخاصة بالأمور المتعلقة بالأمن القومي للعراق بما في ذلك إعادة الإعمار وإصلاح القوات المسلحة والشرطة وقطاع القضاء في العراق .
- ◀ يكون مجلس الحكم مسؤولاً عن التأكد من نزوع الصبغة السياسية عن الشرطة والقوات المسلحة في العراق وترسيخ مبدأ الإشراف والمراقبة المدنية على القوات المسلحة .
- ◀ يظل التحالف خلال الفترة الانتقالية مسؤولاً عن الأمور الأمنية العملية .

## العملية الدستورية :

- ◀ يبحث مجلس الحكم تعيين لجنة دستورية تحضيرية تكون مهمتها اقتراح عملية بنمبواسطتها إعداد دستور جديد للعراق والتصديق عليه .

◀ تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس. ويؤدي الإجراء الجديد المقترح إلى وضع دستور جديد على أساس المبادئ التي تم تبنيها في مؤتمري صلاح الدين والناصرية السابقين.

◀ يمهّد الدستور بمجرد التصديق عليه، الطريق لإجراء انتخابات عامة تؤدي إلى تشكيل حكومة عراقية جديدة كاملة السيادة تنولي على الفور سلطات ومسؤوليات التحالف وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483.

### المراقبة من جانب سلطة التحالف المؤقتة:

◀ يمنع رئيس سلطة التحالف المؤقتة "بول بريمن" بحق الاعتراض النهائي "الفيئو" على كافة قرارات مجلس الحكم الخاصة بالسياسات، لكن تردّد أنه وعد بعد مراسخدا مها الأفي "الظروف الاستثنائية للغاية".

## أنشطة مجلس الحكم العراقي حتى الآن

◀ يجمع المجلس يومياً منذ إعلان قيامه في الثالث عشر من يوليو وحضر بريمن حتى الآن كل جلساته.

◀ في أول قرار عامر للمجلس أعلن اعتبار يوم التاسع من أبريل عيداً وطنياً، وهو يوم سقوط صدام من السلطة والغى كل الأعياد القديمة التي كان ينشر الاحتفال بها في ظل نظام الحكم البعثي.

◀ في الخامس عشر من يوليو بعث المجلس بطلب إلى مفوض شرطة نيويورك السابق "برنارد كيريك" المسؤول عن إعادة بناء الشرطة العراقية، وقائد القوات البرية الأمريكية الجنرال "ريكاردو سانشيز" طالباً في إطلاع المجلس بصفة دورية على الوضع الأمني في البلاد.

◀ في الخامس عشر من يوليو، أعلن المجلس أنه سيبحث بوفد من ثلاثة أو أربعة من أعضائه إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للمطالبة رسمياً بحقه في تمثيل الحكومة العراقية فيه.<sup>8</sup>

◀ في الخامس عشر من يوليو، أوصى المجلس بنشر معجزة لشد بد لتشكيل محاكمة عراقية لمحاكمة نظام صدام حسين عما ارتكبه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. واعترضت مؤسسة "هيومان رايتس ووتش" على الاقتراح على أساس أنه من غير الملائم قيام مرضا باصداً امر السابقين بمحاكمة جلا دهمر.

◀ يقول "فوزي الحريري"، وهو منحدث باسم أحد أعضاء المجلس، إن مجلس الحكم سيدأ في شغل مناصب الحكومة ابتداءً من 21 يوليو 2003 من خلال عملية تعيينات تدريجية.

### الطريق إلى حكومة عراقية منتخبة:

◀ القصد من وراء تشكيل مجلس الحكم بشكل عام هو أن يهدد لقيام جمعية دستورية أوسع نطاقاً تنولي بدورها خلال فترة عام تقريباً صياغة دستور جديد. ووفقاً لما ذكره ديلو ماسيس غربي للصحفيين، من المتوقع تعيين لجنة دستورية تحضيرية في أوائل أغسطس 2003.

◀ من المتوقع خلال الفترة من منتصف سبتمبر حتى أواخر سبتمبر أن ينولي المؤتمر الدستوري الذي يضم بين 200 و250 عضواً مهامه ويبدأ المناقشات.

◀ من المتوقع أن يستغرق المؤتمر فترة تتراوح بين تسعة أشهر وعام لوضع مشروع دستور، يجري العراقيون بعد إعلانها استفتاءً للنصوبت عليه. ومن المتوقع أن يعقب ذلك إجراء انتخابات حرّة لا خيار حكومة.

# الهوامش

1. وفقاً لوثيقة صدرت عن سلطة التحالف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة في 13 يوليو، انظر وكالة انباء اسوشيتدبرس، مهام مجلس الحكم العراقي، الأحد 13 يوليو 2003.

<http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A51112-2003Jul13.html>

2. وفقاً لوثيقة صدرت عن سلطة التحالف المؤقتة في 13 يوليو، انظر وكالة انباء أسوشيتدبرس، مهام مجلس الحكم العراقي، الأحد 13 يوليو 2003.

<http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A51112-2003Jul13.html>

3. مكتب برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، النص: مجلس الحكم العراقي الجديد يتحدث إلى العراقيين، 15 يوليو 2003، أعضاء مجلس الحكم العراقي يتحدثون في مؤتمر صحفي 13 يوليو، قناة الجزيرة، الدوحة، باللغة العربية الساعة 1200 في 13 يوليو 2003.

4. جون دانيسزنيوسكي، العراقيون يوافقون على خطة مجلس الحكم المؤقت؛ المساندة الجماعية للجماعات الرئيسية للإقترح الأمريكي خطوة أولى نحو الديمقراطية في البلاد، المساندة كانت محل شكوك، لوس أنجلوس تايمز، 8 يوليو 2003.

5. بول هافين، الإعلان عن مجلس الحكم يمكن أن يتم الأحد؛ العسكريون الأمريكيون يسلمون مهام الشرطة للعراقيين في الفلوجة التي تسودها القلاقل، أسوشيتدبرس، 12 يوليو 2003.

6. المرجع السابق.

7. وفقاً لوثيقة صدرت عن سلطة التحالف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة في 13 يوليو، انظر وكالة انباء اسوشيتدبرس، مهام مجلس الحكم العراقي، الأحد 13 يوليو 2003.

<http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A51112-2003Jul13.html>

8. بول هافين، مجلس الحكم العراقي يصوت على إرسال وفد إلى الأمم المتحدة؛ العنف يندلع من جديد في بغداد، اسوشيتدبرس، 15 يوليو 2003.

© 2003 ، جميع الحقوق محفوظة لمعهد المجتمع المفتوح.  
أثوني ريشتر : مدير المبادرات الشرقية ومشروع آسيا الوسطى وأوروبا  
سفيتلانا تساليك : مديرة مشروع مراقبة الإيرادات  
عصام الخفاجي : مدير مكتب مراقبة إيرادات العراق ببغداد  
جولي مكارثي : باحثة

يعمل مشروع مراقبة إيرادات العراق على مراقبة قطاع النفط العراقي لضمان حسن إدارته بحسب أرفع معايير الشفافية وللتأكد من أن عائدات الثروة النفطية القومية تدفق إلى الشعب العراقي. يكمل مشروع مراقبة إيرادات العراق المبادرات السابقة لمعهد المجتمع المفتوح لمراقبة إيرادات قطاعات استخراج الموارد الطبيعية.  
لاشك أن غياب المراقبة الجدية للموارد النفطية في أقطار عديدة من العالم أدى إلى انتشار الفساد وزيادة فقر الشعوب واستغلال السلطة السياسية. يامل معهد المجتمع المفتوح، من خلال حث الحكومات على المعالجة المبكرة لهذه المسائل، مساعدة العراق على تفادي هذا المطب.

يدعم معهد المجتمع المفتوح حالياً مبادرة أطلقت حديثاً تحت عنوان مشروع مراقبة إيرادات بحر قزوين الذي يراقب تطورات إنتاج النفط في حوض بحر قزوين. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة في إدارة عائدات النفط والغاز الطبيعي.

وواقع أن العراق يواجه تحديات تفوق تلك التي تواجهها منطقة قزوين. فإذا ما أراد العراق أن يتحول إلى مجتمع ديمقراطي منفتح عليه أن يعزز المؤسسات الشفافة والمسؤولة لضمان إدارة نزيهة للعائدات النفطية.

وهناك حاجة ماسة إلى مراقبة عائدات العراق نظراً لوضع الاحتلال الذي تخضع إليه البلاد. وعلى كل من سلطة التحالف ومجلس الحكم في العراق وضع قواعد لضمان الشفافية التامة في ما يتعلق بعائدات العراق النفطية. ومن شأن ذلك أن يمهد للاستقرار والديمقراطية في العراق وأن يحمي سلطة التحالف من اتهامات الاستيلاء خلال فترة الإشراف على إعمار العراق.

معهد المجتمع المفتوح هو مشروع خاص ومؤسسة مانحة للهيئات تتخذ نيويورك مقراً لها. وقد أطلق المعهد عدداً كبيراً من المبادرات حول العالم تهدف إلى تعزيز المجتمع المفتوح من خلال وضع السياسات الحكومية ودعم التعليم ووسائل الإعلام والصحة العامة وحقوق الإنسان والمرأة إضافة إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

للمزيد من المعلومات الاتصال بـ:

Iraq Revenue Watch program

Open Society Institute

400 West 59th Street

New York, New York 10019

USA

بريد إلكتروني : irw@sorosny.org

صفحة الويب : <http://www.iraqrevenuewatch.org>

صممت هذه الصفحة من قبل | Jeanne Criscola من شركة Criscola Design

